

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/RFSO/2018/CRP.1
24 April 2018
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الاجتماع التحضيري الإقليمي حول قضايا الطاقة
المنتدى العربي للتنمية المستدامة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2018
بيروت، 27-28 آذار/مارس 2018

الوثيقة الختامية

عُقد الاجتماع التحضيري الإقليمي حول قضايا الطاقة للمنتدى العربي للتنمية المستدامة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2018 في 27 و 28 آذار/مارس 2018 في بيت الأمم المتحدة في بيروت.

وقد نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) هذا الاجتماع، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، وبحضور أعضاء لجنة الطاقة في الإسكوا، وممثلي عدد من المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية، والمؤسسات المالية، ومنظمات المجتمع المدني العاملة في القضايا المتعلقة بالطاقة والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في المنطقة العربية.

عزَّز الاجتماع من توحيد وجهات النظر الإقليمية بشأن قضايا الطاقة، وتحديد أولويات الدول العربية في هذا المجال. وتمت مناقشة الثغرات الموجودة بين السياسات القائمة والأهداف المحددة لمستقبل الطاقة المستدامة، واقتراح خيارات للسياسات تؤدي إلى تغيير أنظمة الطاقة، وذلك من خلال دمج أهداف وغايات التنمية المستدامة المتعلقة بالطاقة في التقارير الوطنية حول التقدم المحرز، بما في ذلك ما يتعلق بالهدف السابع الخاص بالطاقة.

أوضح الاجتماع أن سيناريو بقاء الأعمال كالمعتاد في مجالات الطاقة وإدارة الموارد الطبيعية في المنطقة العربية غير قابلة للاستدامة بشكل كبير. وأن التقدم في مسائل الطاقة لم يعد من الممكن اعتباره منفصلاً عن أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، بل أصبح شرطاً أساسياً لتحقيق تقدم مستدام في هذا المجال.

وأسفر الاجتماع عن المجموعة التالية من الرسائل الرئيسية، التي ستنقل إلى المنتدى العربي للتنمية المستدامة (بيروت، 26-24 نيسان/أبريل 2017) حتى تأخذها الدول العربية في الحسبان عند التحضير للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (نيويورك، 18-9 تموز/يوليو 2018).

الرسائل الرئيسية

الرسائل العامة

- يُعتبر التقدم في تحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة من أحد العوامل المساهمة في عملية الانتقال إلى نظم الطاقة المستدامة ذات الأهمية البالغة لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والأمنية للبلدان العربية وبناء قدرة مجتمعاتها على التكيف.
- يُمثل التحول نحو أنظمة الطاقة المستدامة أولوية لجميع الاقتصادات العربية؛ ويعتبر تحسين إدارة الموارد، خاصة تحقيق أقصى قدر من الكفاءة في استخدام الطاقة، والحد من الاعتماد الكبير على الوقود الأحفوري لسد معظم الاحتياجات من الطاقة، خطوات أساسية في هذا التحول. كما ينبغي أن تراعي العملية الانتقالية الاحتياجات الوطنية والظروف الخاصة بكل بلد.
- سوف تكون القدرة على تسخير مجموعة الموارد الطبيعية، من خلال الخيارات المناسبة للبنية التحتية والتكنولوجيا والحوكمة وممارسات الإدارة المستدامة، عاملاً أساسياً في خلق الفرص الاقتصادية وتحسين مستويات معيشة الشباب؛ فضلاً عن كونها المحرك الرئيسي لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة والانصاف بين الأجيال.
- يجب تطوير أنظمة الطاقة المستدامة كأداة تمكين لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، كما ينبغي إيلاء اهتمام خاص بالروابط بين الطاقة من جهة، واستئصال الفقر وعدم المساواة، والمياه والأمن الغذائي، والصحة، والتعليم، والتشغيل، والمدن المستدامة، وتغير المناخ، والنقل، واللاجئين وغيرها من حالات النزوح، من جهة أخرى.

الأولويات الإقليمية

خلال السنوات الأربع القادمة

- تقييم الوضع الراهن ووضع/تعزيز الأهداف والأولويات والخطط الوطنية لدمج أهداف الطاقة المستدامة في السياق الوطني المحدد، مع مراعاة قضايا الطاقة في جميع البرامج القطاعية والبنى التحتية/المشاريع. وينبغي أن تستند الحلول المقترحة بشأن الطاقة المستدامة إلى السياق الوطني وأن يتسم بالمرونة والشفافية والتشاركية، وتستجيب للمساواة بين الجنسين، ويغطي قطاعات متعددة، أخذاً في الاعتبار الفئات الضعيفة.
- الاستفادة من أسعار النفط العالمية المنخفضة نسبياً لوضع وتنفيذ سياسات وأطر مؤسسية لتعزيز تدابير وممارسات كفاءة الطاقة، وللتصدي للعوائق التي تحول دون إحراز تقدم في نشر كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، بما في ذلك عدم كفاية السوق وحوافز تسعير الطاقة.
- تطوير/تعزيز السياسات والأطر التنظيمية المعمول بها لتمكين التنفيذ السريع لتدابير كفاءة الطاقة ونشر الطاقة المتجددة بما في ذلك تطبيق الحلول اللامركزية الصغيرة، للسماح بزيادة مشاركة واستثمارات القطاع الخاص في هذا المجال.

- بناء/تعزيز القدرة المؤسسية والشفافية والمساءلة والرصد ونُظم جمع البيانات، وتبادل المعلومات بين المؤسسات الحكومية، وتعزيز دور المؤسسات العلمية والبحثية، وزيادة الحوار والتعاون بين القطاعات.
- تعزيز الحوكمة المحلية والتواصل بين الحكومة والمؤسسات المالية والقطاعين العام والخاص، وتعزيز دور المجتمع المدني وإشراك أصحاب المصلحة من خلال اعتماد نهج تشاركي يحقق مصالح الناس وتكسب الدعم والمشاركة المحلية.
- تطبيق نهج قائم على الحقوق في عملية التنمية، ودمج قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتشجيعها على ريادة الأعمال في الإجراءات والمشاريع المتعلقة بالطاقة، وضمن التدابير الهادفة إلى الحد من الفقر وتحسين الصحة والبيئة.
- حيثما كان ذلك مناسباً في المناطق المتضررة من النزاعات والكوارث: تلبية احتياجات اللاجئين والنازحين والمجتمعات التي تستضيفهم، والتعاون في الإعداد لعمليات الإصلاح وإعادة الإعمار بالاستناد على نُظم الطاقة المستدامة.

نحو عام 2030

- تنفيذ سياسات استباقية ومتكاملة لإدارة الموارد الطبيعية على نحو أكثر استدامة، ولا سيما الترابط بين المياه والطاقة والغذاء.
- ترشيد استخدام موارد الوقود الأحفوري القيمة في المنطقة من خلال زيادة إنتاجيتها والتحسين من كفاءة مساهمتها في مزيج الطاقة، مع استغلال الإمكانيات الاقتصادية لبدائل الطاقة، لا سيما مصادر الطاقة المتجددة.
- تعزيز القدرة التحليلية للتعامل مع مختلف التفاعلات بين سياسات الطاقة وتغيّر المناخ، والترابط بين المياه والطاقة والغذاء، من أجل تشجيع اعتماد نُهج مبتكرة في السياسات المستدامة.
- تحسين التعاون والتجارة بين بلدان المنطقة، وتطوير التصنيع المحلي لعناصر تكنولوجيات الطاقة النظيفة، والربط الشبكي بين البلدان العربية، وتعزيز مشاريع ومبادرات التكامل العربي وتشجيع مشاريع ومبادرات التكامل العربية مثل السوق العربية المشتركة للكهرباء، مع التركيز على الشبكات الذكية والممرات الخضراء.

وسائل التنفيذ

إن تطوير أنظمة الطاقة المستدامة أمر بالغ الأهمية لتحقيق جل أهداف التنمية المستدامة من خلال الوسائل والطرائق المبيّنة فيما يلي:

1- الترويج للاستثمار في التقنيات النظيفة، وتمكين الأسواق المالية والمحلية

- استعراض الأدوات المتوفرة لتنفيذ حلول الطاقة المستدامة، والاسترشاد بتجارب المنطقة في مجال تطوير منشآت عامة، أو شراكات بين القطاعين العام والخاص، لنشر التكنولوجيات النظيفة على

نطاق واسع. ويجب إعطاء الأولوية في هذا الإطار للبرامج التي تستهدف المؤسسات والمرافق العامة، وأساطيل المركبات.

- التفاوض مع الهيئات الدولية لزيادة الاستفادة من التمويل الدولي المتاح لمشاريع الطاقة النظيفة، بما في ذلك الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والحصول على الطاقة، لتأمين التمويل لعملية الانتقال إلى الطاقة المستدامة.
- تفعيل أدوات التمكين وآليات التمويل لنشر تكنولوجيات الطاقة المتجددة المتناهية الصغر والصغيرة والمعزولة عن الشبكة، وتوسيع نطاق برامج كفاءة الطاقة استناداً إلى ظروف كل بلد.
- التماس الفرص للاستفادة من المساعدات الأجنبية الموجهة نحو مرونة الطاقة لإنشاء البنية التحتية اللازمة للطاقة المستدامة، ومتابعة البحث عن سبل لتأمين تمويل مستدام لبرامج الطاقة.
- إجراء إصلاحات منهجية لقطاعات المرافق العامة، بما يسمح بوجود أسواق تجارية للتكنولوجيات البديلة.
- تشجيع مشاركة المصارف الإنمائية الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف والقطاع المصرفي التجاري في إنشاء خطوط وضمانات ائتمانية متخصصة، وعقود، ومنتجات أخرى ضرورية للاستجابة للاحتياجات التمويلية لمشاريع الطاقة النظيفة في المنطقة.
- استكشاف أدوات ونماذج الأعمال التي تقلل من المخاطر المتوقعة من مشاريع كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة وتوفر ضمانات وآليات الحد من المخاطر لتشجيع الاستثمارات الخاصة.
- ابتكار أدوات مالية للمستخدمين النهائيين من غير المؤسسات، مع إيلاء اهتمام خاص بالنساء والرجال المهمشين في المناطق النائية والريفية، بما في ذلك صناديق التمويل الدوارة المخصصة لضمان استدامة هذه الأدوات.

2- نشر التكنولوجيا ونقلها

- دعم البحث والتطوير وتسخير التكنولوجيات الجديدة والموارد المالية والمهارات الإدارية اللازمة لتحقيق عملية الانتقال في مجال الطاقة.
- تشجيع المشاريع المشتركة لتصنيع معدات كفاءة الطاقة والطاقة النظيفة محلياً، لأهميتها في خلق فرص عمل.
- إنشاء أطر إقليمية لتنظيم وضع العلامات الدالة على كفاءة استخدام الطاقة والالتزام بالمعايير الدنيا لأداء الطاقة في جميع القطاعات الاقتصادية، وتشجيع التعاون وتبادل أفضل الممارسات فيما بين بلدان الجنوب.

- تعزيز التعاون بين الكيانات في مختلف البلدان العربية وداخل نفس البلد الذي يعمل في نفس مجال البحث، وتبادل أفضل الممارسات.
- إنشاء منابر لتبادل المعارف في مجال الطاقة المستدامة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

3- بناء القدرات

- تعزيز القدرات الوطنية من صانعي القرار في قطاع الطاقة وما يرتبط به من قطاعات كالمياه والغذاء والبيئة، وبناء قدر الإمكان، ولكن ليس بالضرورة اقتصار التركيز على، الهياكل والآليات القائمة، فضلاً عن تصميم برامج بناء القدرات على المدى القصير والمتوسط والطويل.
- تعزيز الحوار من أجل تحقيق التكامل بين السياسات، مع إشراك أصحاب المصلحة المتعددين.
- تعزيز برامج إحصاءات الطاقة وإتاحة الموارد الكافية لها، ولا سيما البرامج التي ترصد المتغيرات في مجال الطاقة وتُبلِّغ عنها، وتتكامل مع البرامج الإحصائية الوطنية الاقتصادية والاجتماعية.
- وضع برامج لتأهيل وبناء قدرات الفنيين والعاملين في مجال تصميم وتنفيذ حلول الطاقة النظيفة وكفاءة الطاقة.
- وضع برامج تعليمية تستهدف الشباب، وبرامج لبناء قدرات الجهات الفاعلة من القطاع الخاص، بما في ذلك القطاع المالي.
- إطلاق وتنفيذ حملات للتوعية بالطاقة المستدامة، وتبسيط الضوء على أبرز الحالات الناجحة في المجتمع ودعمها.

4- بيانات الطاقة ومؤشراتها وتحليلها

- تكييف مؤشرات الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة، لتعكس قضايا الوصول إلى الطاقة، وكفاءة الطاقة، والطاقة المتجددة، واستكمال الإبلاغ عن المؤشرات المتفق عليها، شاملاً مؤشرات لجميع أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالطاقة.
- إنشاء مرصد وطنية متخصصة لبيانات الطاقة لتحقيق المركزية في عملية توحيد ومعالجة وتحليل البيانات والمؤشرات دورياً.
- ضمان قيام الحكومات بإعداد أرصدة الطاقة بانتظام وفي الوقت المناسب لأنها تشكل الأساس لرصد اتجاهات الطاقة على الصعيد الوطني، واعتماد المنهجيات الدولية لضمان قابلية البيانات للمقارنة.
- وضع مؤشرات تتكيف مع أنظمة المستقبل، ومواصلة تكييف أنظمة جمع البيانات، بما في ذلك الرصد والتقييم، ووضع مؤشرات جديدة تعكس الترابط بين المياه والغذاء والمناخ، والاستثمارات في الطاقة النظيفة، وقضايا الجنسين، وغير ذلك من الأشكال الأخرى للطاقة.